

وزارة الداخلية

قرار رقم ٣٧٥٠ لسنة ٢٠١٤

بتحديد المصانع والمرافق العامة والمنشآت والمباني

المخصوص عليها في البند «رابعاً» من المادة (٣)

من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن الدفاع المدني

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن الحال الصناعية والتجارية

وغيرها من المجال المقلقة للراحة والمضررة بالصحة والخطرة :

وعلى القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن إشغال الطرق العامة :

وعلى القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المجال العامة :

وعلى القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن الدفاع المدني :

وعلى القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ في شأن هيئة الشرطة :

وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٢ في شأن المنشآت الفندقية والسياحية :

وعلى القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بشأن ضمانات وحوافز الاستثمار :

وعلى قانون البناء الصادر برقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ :

وعلى قرار وزير الداخلية رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٣ بشأن تحديد المصانع

والمرافق العامة والمنشآت الهامة المخصوص عليها في البند (رابعاً) من المادة الثالثة

من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن الدفاع المدني المضافة بالقانون

رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٢ :

وبناءً على ما ارتآه مجلس الدولة :

قرر :

(المادة الأولى)

فتح مصلحة الدفاع المدني (الإدارة العامة للحماية المدنية) وفروعها الجغرافية

موافقتها على توافر أعمال الحماية المدنية لما يلى :

أولاً - المصانع والمرافق العامة والمنشآت والمباني المدرجة بالكود المصري لأسس التصميم واشتراطات التنفيذ لحماية المنشآت من الحريق .

ثانياً - الإشغالات الأخرى غير الواردة بالكود المصري المشار إليه بالبند (أولاً) التي تقام بصفة دائمة أو عرضية كالموالد والأعياد والمعارض والملاهي .

(المادة الثانية)

يلغى قرار وزير الداخلية رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه .

(المادة الثالثة)

يُنشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

تحريراً في ٢٨/١٠/٢٠١٤

وزير الداخلية

محمد إبراهيم